

قواعد هام وضعها مجلس الوزراء في تطبيق قانون العاملين في الشركات

المجلس يقرر عدم خفض مرتبات العاملين وعدم خصم الفروق منهم حتى لو كانت اللوائح تقضي بذلك مجلس الوزراء يقرر تحويل كل أجهزة وزارة النقل إلى ٦ مؤسسات وهيئات عامة

قد تناول المجلس في بداية اجتماعه مناقشة قانون العاملين في الشركات في ضوء النقاط التي أثارها الرئيس عبدالناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في الاجتماع الذي عقدته اللجنة برئاسة من عبد الناصر أول أمس والخاصة بتطبيق قانون العاملين على الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: أولاً - أن يولى الجهاز المركزي للتخطيط والادارة بحث أي قانون أو لائحة أو قرار من شأنه خفض مرتبات العاملين في الشركات والمؤسسات من أجل تطبيق قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: ثانياً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: ثالثاً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: رابعاً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: خامساً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: سادساً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: سابعاً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

وقد أقر مجلس الوزراء: ثامناً - منح اللجنة الوزارية للتخطيط والادارة سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ قانون العاملين في الشركات والمؤسسات

